وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الموصل

كلية الحقوق

# الوظيفة التشريعية للبرلمان في النظام الرئاسي

بحث تقدم به الطالب

بهاء حمادي علي

هو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس

في القانون

بإشراف

د. حارث اديب

١٤٤٢ هـ _____ ٢٠٢١

بسم الله الرحمن الرحيم

**(وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي فَضَّلَنَا عَلَى كَثِيرٍ مِنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ )**

**صدق الله العظيم**

**(سورة النمل : الآية ١٥)**

# الإهداء

إلى ابي وامي حفظهم الله واطال في عمرهم

إلى زوجتي وابني الاعزاء حفظهم الله

إلى اخوتي واخواتي حفظهم الله

إلى كل من ساندني

## الشكر والتقدير

اتوجه بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى كل من:

- الدكتور الفاضل حارث اديب حفظه الله واطال في عمره ، لتفضله الكريم بالإشراف على هذا البحث .
- جميع الكادر التدريسي في كلية الحقوق جامعة الموصل حفظهم الله واطال في اعمارهم

## قائمة المحتويات


| | الموضوع | الصفحة |
|---|---|---|
| المبحث الاول | مقدمة | ٦ |
| المطلب الاول | التعريف بالنظام الرئاسي | ٧ |
| المطلب الثاني | لمحة تاريخية | ٨ |
| المطلب الثالث | خصائص النظام الرئاسي | ٩ ١٠ |
| المطلب الرابع | مؤسسات النظام الرئاسي | ١٢ ١٣ |
| المبحث الثاني | الوظيفة التشريعية للبرلمان | |
| المطلب الاول | تكوين السلطة التشريعية | ١٣ ١٤ |
| المطلب الثاني | اختصاصات الكونجرس | ١٤ ١٥ |
| المطلب الثالث | كيف تتم التشريعات في الكونجرس | ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ |

## المقدمة

**الحمد لله الذي خلق وقدر وانشئ العالم وصور وارسل {محمد ﷺ } نذيرا للبشر سوف نتكلم في هذا البحث عن الوظيفة التشريعية للبرلمان في النظام الرئاسي وسوف نقسم هذا البحث الى مبحثين نتكلم في المبحث الاول فيه عن النظام الرئاسي تعريفه تاريخه خصائص هذا النظام اما في المبحث الثاني فسوف ندخل الى صلب الموضوع من خلال البحث في السلطة التشريعية في هذا النظام كيف مما تتكون وكيف تقوم بتشريع القوانين وسوف نأخذ بالنظام الامريكي كنموذج في هذا البحث ومن الله التوفيق**

## اهمية البحث

**تكمن اهمية البحث في محاولة فهم الوظيفة التشريعية للبرلمان في النظام الرئاسي وتحديد بعض المشاكل والمعوقات التي حالة دونة والذي قد يسهم به هذا البحث في تطوير التشريع البرلماني في النظام الرئاسي من خلال تجاوز هذه المعوقات**

## مشكلة البحث

**تتلخص اشكالية البحث في محاولة تسليط الضوء على الوظيفة التشريعية للبرلمان في النظام الرئاسي وعرض اهم المعوقات التي واجهت هذا التشريع وخاصة في النظام الامريكي**

## هيكلية البحث

**اقتضت طبيعة الموضوع ان يتم تقسيم هذا البحث الى مقدمة وخاتمة واستنتاجات .مقسمة في مبحثين بحثنا في المبحث الاول في اربعة مطالب تعرفنا في المطلب الاول على التعريف في النظام الرئاسي وفي المطلب الثاني عن تاريخ هذا النظام وفي المطلب الثالث عن خصائص هذا النظام وفي المطلب الرابع عن مؤسساته اما المبحث الثاني فبيناه في ثلاث مطالب حيث تكلمنا في المطلب الاول عن تكوين السلطة التشريعية الكونجرس وفي المطلب الثاني عن اختصاصات الكونجرس وفي المطلب الثالث عن كيفية قيام التشريعات في هذه المؤسسة**

## منهجية البحث

**اعتمدنا في هذا البحث على المنهج التحليلي لتحديد وبيان الية تفاعل البرلمان مع البيئة الشاملة التي تشكلت فيها هذه المؤسسة والمرتكزات والعوائق التي تربط بينها وبين النظام الرئاسي وكذلك اعتمدنا على المنهج التاريخي في بيان كيفية قيام هذه المؤسسة في الولايات المتحدة الامريكية محاولة لفهم كيف تتم فيها عملية التشريع**

# المبحث الاول

## المطلب الاول

### التعريف بالنظام الرئاسي

هو نظام حكم يقوم على الفصل الصارم بين السلطات الثلاث التنفيذية { الرئيس } والتشريعية { البرلمان } والقضائية حيث يقوم هذا النظام بمنح سلطات واسعة للرئيس بحيث يقوم بحصر السلطة التنفيذية في يدية هذا الرئيس ينتخب عن طريق الاقتراع العام المباشر فيقوم الرئيس بتشكيل حكومة لتنفيذ برنامجه السياسي تكون هذه الحكومة مسؤوله امامه وليس امام البرلمان في هذا الحال وبحكم الفصل الصارم بين السلطات فأن البرلمان في هذا النظام ليس له صلاحية اسقاط الحكومة كما انها في المقابل ليس لهل صلاحية حله {١}

وبناء على ذلك يمكن تعريف النظام الرئاسي بأنه نظام ديمقراطي نيابي يقوم على وحدة الرئاسة في السلطة التنفيذية وحصر كافة اجزائها اصولا وفروعا في شخص رئيس الجمهورية مما يؤدي الى تمتع الرئيس بسلطات ضخمة تعطيه قوة ونفوذ واسع تمكنه من ادارة شؤون الحكم بنفسة {٢}

ايضا هناك اشخاص هناك اشخاص يطلق عليهم تسمية المساعدين او المعاونين يأتي في مقدمتهم الامناء والسكرتاريون يساعون الرئيس في مهامه وهؤلاء ليسوا وزراء من هذا الكلام نستنتج ان هناك توازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بحكم الاستقلالية وليس بحكم وسائل التأثير المتبادل بينهما مثلما هو الحال في النظام البرلماني {٣}

---

{ ١} محمد المشهداني القانون الدستوري والنظم السياسية الدولة والحكومة الطبعة الثانية ص ٢٠٧ }

{٢} حسن مصطفى البحري . الرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية رسالة ماجستير .المعيد في كلية الحقوق جامعة دمشق .ص ٣٦٩ سنة ٢٠٠٥_٢٠٠٦.

{٣} عبد المنعم محفوظ .مبادئ في النظم السياسية .الطبعة الاولى دار الفرقان للنشر والتوزيع ١٩٨٧ ص ٢٦٥

## المطلب الثاني

## لمحة تاريخية عن النظام الرئاسي

كما تكلمنا في مقدمة البحث اننا سوف نأخذ بل نظام الامريكي كنموذج عن النظام الرئاسي السبب في ذلك هو ان الولايات المتحدة الامريكية هي مهد النظام الرئاسي كانت الولايات المتحدة الامريكية قبل استقلالها تتألف من ثلاثة عشر مستعمرة تقع جميعها في الضفة الغربية في المحيط الاطلسي ولا يتجاوز عدد سكانها المليونين نسمة واكثرهم من الانجلو سكسون وبينهم ما يقارب سبعمائة وخمسون الف من الرقيق الا فارقه { المستعمرات الثلاثة عشر هي نيويورك .رود ايلا ند .ماسه شوستس. بنسلفانيا .نيوجرسي فرجيني بيلاور .ماري لاند. نيوهام بشاير. كارولينا الشمالية .كارولينا الجنوبية .كنكنكت . جورجيا } وهذه المستعمرات كان بعضها يختلف عن بعض على الصعيد الجغرافي والعرقي والديني والاقتصادي وحتى في علاقتها مع التاج البريطاني التي كانت خاضعه له في جميع شؤونها فمنها مستعمرات كانت ترتبط مباشرة مع حكومة انجلترا يديرها حاكم بريطاني ومستعمرات اخرى كانت تخص اشخاص معينين طبيعيين او معنويين تجد اصلها في امتياز منحها التاج لهم مكافأة على خدمات ادوها او مبالغ يدفعونها وقد تحولت الى اصحاب الامتياز جميع حقوق الملك على المستعمرة من تعيين الحاكم الى الاعتراض على القوانين وايضا هناك مستعمرات ذات الدساتير وهي اكثر المستعمرات استقلالا عن سلطة التاج حيث تم انشائها في صورة عقد بين الملك والمستعمرة انتقلت بمقتضاه سلطات التاج الى شعب الولاية ومع ذلك فقد احتفظ الملك لنفسه بحق الاعتراض المطلق على قرارات المستعمرة لضمان ولائها للتاج وفي كل الحالات تملك جميع المستعمرات حق اختيار برلماناتها التي تتولى مهمة التشريع وأن احتفظ الملك بحق الاعتراض [1] وقد ارتبطت المستعمرات ببعضها البعض بصلات وثيقة على الرغم من الاختلاف السابق وشعرت بأهميتها وبضرورة استقلالها خاصة بعد دورها الكبير الى جانب بريطانيا في هزيمة الفرنسيين في كندا وهكذا ثبت النزاع مع انجلترا في عام ١٧٦٥ وكانت اسبابه المباشرة اقتصادية بحته اذ تزايدت الضرائب كقانون السكر وقانون الطابع وصدور قوانين اخرى لتقييد الحريات التجارية للمستعمرات مع البلدان الاخرى في تموز سنة ١٧٧٦ صدر اعلان الاستقلال عن مؤتمر المستعمرات الثلاث عشر المنعقد في مدينة فيلادلفيا وصارت كل مستعمرة تؤلف دولة حره مستقلة وقد وجدت هذه الدول الجديدة ان لا سبيل لمتابعة الحرب ضد انجلترا والانتصار عليها والمحافظة على الاستقلال الا في عقد تحالف بينها وفي ١٤ تشرين الثاني عام ١٧٧٧عقدت معاهدة تحالف noitaredefnoc وتعهدت بموجبها الدول الثلاثة عشر بمساعدة بعضها البعض وتنسيق سياستها الخارجية وتنظيم شؤونها الحربية وقد نشأة لهذه

---

{ [1] } عمر حلمي . الوظيفة التشريعية لرئيس الدولة في النظامين الرئاسي والبرلماني ص ١٦٣.١٦٤

الغاية مؤتمر ssergnoc وهو عبارة عن مجلس سياسي يتكون من ممثلي الدول المتحالفة{١} وجدير بالأشاره ان معاهدة التحالف كانت معاهدة ذات طابع دولي بين كيانات مستقلة حرصت على سيادتها وحريتها وان الكونجرس الذي يتولى شؤونها كان عبارة عن هيئة دبلوماسية تمثل دول التحالف لا شعوبها وان ممارسته لصلاحياته كانت تتم تحت سلطة الدول وبناء على قراراتها كذا لك فأن اتخاذ القرارات الهامة كأعلان الحرب وابرام المعاهدات وعقد التحالفات وسك العملة وطلب القروض والانفاق وتأليف الجيوش كان يتطلب اجماع الاصوات اما فيما يخص التمثيل الدبلوماسي فكان يعود الى التحالف ومع ذلك يجوز للدول الاعضاء ان تعين سفراء لها لدى الدول الاجنبية وان تقبل سفراء هذه الدول ولكن بعد تفويض من الكونجرس وبعد انتهاء العمليات الحربية وحصول المستعمرات على الاعتراف الدولي باستقلالها بموجب بمعاهدة باريس سنة ١٧٨٣ ومرور عشر سنوات على تحالفها بدأت الدول الاعضاء بالابتعاد بعضها عن بعض غير ان الحركة الرأسمالية القوية المكونة من اصحاب الاموال النقدية وكبار الصناعيين والتجاريين وبمساعدة الصحافة واصحاب المهن الحرة تمكن من النجاح مرشحيها في الانتخابات الكونجرس وهيأت السبل للبحث في حلول جديدة لمشكلة الدولة والاتحاد وهكذا قبلت الدول بأرسال مندوبيها الى مؤتمر عقد في فيلادلفيا في ١٤ مارس عام ١٧٨٧ اشترك فيه خمس وخمسون مندوب وعلى رأسهم اقطاب الاتحاديين كجورج واشنطن الذي ترأس المؤتمر و ماديسون الملقب ب ابي الدستور وهاملتون وجي والحاكم موريس وبعد جهود مضنية ومناقشات طويلة اتجهت الاراء الى الاتحاد بدلا من اصلاح التحالف وفي ١٧ ايلول عام ١٧٨٧ فاز مشروع دستور الاتحاد وانشأت الولايات المتحدة الامريكية وفي اول كانون الثاني سنة ١٧٨٩ بدأ العمل بالدستور ثم انتخب الكونجرس وبعدها انتخب اول رئيس وكان القائد جورج واشنطن قائد جيوشها في حرب الاستقلال {٢}

٣

## المطلب الثالث

{١} محمد عبد السلام . التجربة الانتخابية الامريكية وقيمتها للوحدة العربية ص٢٦ ٥٢

{٢}حميد حنون خالد . الانظمة السياسية . المكتبة القانونية بغداد ص ٨٠ ٨١

٣

## خصائص النظام الرئاسي

**يأخذ النظام النيابي في احدى صور تطبيقاته لمبدأ الفصل بين السلطات صورة النظام الرئاسي ويكون النظام رئاسي اذا كانت العلاقة بين السلطات وخاصة الصلطتين التنفيذية والتشريعية تقوم على الاستقلال والمساوات وليس على اساس اندماج السلطتين التشريعية والتنفيذية مع توسيع الاختصاصات التي تستقل فيها السلطة التنفيذية بممارستها حيث تقوم السلطة التشريعية بوظيفتها في وضع التشريعات بصفة اساسية ومباشرتها على وجه الاستقلال وتباشر السلطة التنفيذية تطبيق القوانين التي تسنها السلطة التشريعية أي ان هناك استقلال هيكلي لكل من أعضاء السلطتين التشريعية والتنفيذية حيث يفصل وظيفيا بين السلطتين ويمكن اجمال ابرز خصائص النظام الرئاسي فيما يلي**

**اولا،،**

**الفصل بين السلطات . يقوم النظام الرئاسي على اساس الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية مع بعض حالات التوازن بينها فالبرلمان يستقل في مباشرة الوظيفة التشريعية دون التدخل او الاشتراك من السلطة التنفيذية فلا يجوز لرئيس الدولة دعوة البرلمان الى الانعقاد الدورات العادية او فض اجتماعه او تأجيله وليس له كذلك حق حل البرلمان ويمنع عليه حق اقتراح القوانين كما لا يجوز الجمع بين المنصب الوزاري وعضوية البرلمان ويمنع على الوزراء ايضا دخول البرلمان والمناقشة فيه[1]**

**ان السلطة التنفيذية ليست مسؤولة سياسيا امام السلطة التشريعية البرلمان فلا يجوز للبرلمان سحب الثقة من أي عضو من اعضاء السلطة التنفيذية او منهم جميعا ليس للسلطة التنفيذية حل السلطة التشريعية البرلمان فالتخصص الوظيفي لكل من السلطتين يكون بوضع القوانين من قبل السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية تختص بتطبيقها ولكن ذلك لا يمنع من ان يقوم الدستور منح بعض وظائف سلطة عامة ما الى سلطة عامة اخرى تمارسها الاخيرة على نحو الاستقلال الوظيفي ان الفصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية عضويا بحيث لا يجوز ان النواب المنتخبين اعضاء في الحكومة وكذلك الفصل بينهما شكليا ايضا كأن لا يجوز لأعضاء السلطة التنفيذية دخول البرلمان الا بدعوة زيارة وليس بوصفهم ممثلين للسلطة التنفيذية[2]**

**. ينفرد رئيس الجمهورية رئيس السلطة التنفيذية بمزاولة السلطة التنفيذية به ويكون اعضاء السلطة التنفيذية بمثابة معاونون له يعينهم ويعزلهم ورأيهم غير ملزم له**

---

**{ احمد كمال ابو المجد الرقابة على دستورية القوانين في الولايات المتحدة والاقليم المصري مكتبة النهضة المصرية . ص ١١٩ [1] }**

**{ احمد عبد الحميد الخالدي .دار الكتب القانونية ٢٠١١ ص ٨٢ [2] }**

. الرئيس منتخب من قبل الشعب مباشرة او بطريق غير مباشر

ليس للسلطة التنفيذية اقتراح مشروعات القوانين على البرلمان مباشرة وانما من الناحية العملية وبطريقة غير مباشرة توعز السلطة التنفيذية الى احد نواب حزبها في البرلمان لقدم بمشروع القانون الذي ترغب فيه السلطة التشريعية هذا بالاضافه ان لرئيس الجمهورية ان يوجه نظرا للبرلمان الى موضوع هام وضرورة وضع قانون لتنظيمه

. ليس للسلطة التنفيذية ان تعد مشروع الموازنة العامة للدولة وان كانت في الواقع تساهم في ذلك عندما يطلب منها تقديم تقارير وبيانات بشأن الميزانية الى البرلمان

. رئيس الجمهورية في النظام الرئاسي هو من يرسم السياسة الخارجية للدولة وذلك بصفته رئيسا لها

. يشمل رئيس الجمهورية في هذا النظام بتعيين سكرتاريين يعاونونه على ممارسة شؤون الحكم ما يسمون بالوزراء في نظم اخرى

. لرئيس الجمهورية تعيين كبار الموظفين كالسفراء وفي تعيين اشخاص في الهيئة القضائية كقضاء المحكمة العليا

. السلطة التنفيذية وعلى رأسها رئيس الجمهورية تختص بالمفاوضة لعقد المعاهدات وقد يستقل بها الرئيس وقد تشرك بعض النظم سلطة اخرى{١}

ثانيا ..

وحدة السلطة التنفيذية

---

{ ١} احمد عبد الحميد الخالدي مصدر سابق ص ٨٣

يتمثل الاساس الثاني للنظام الرئاسي بوحدة السلطة التنفيذية بمعنى وجود رئيس للجمهورية يمارس وحدة السلطة التنفيذية من الناحية الدستورية فهو يجمع بين سلطتي رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة ولا يوجد الى جواره رئيس للوزراء او مجلس وزراء او هيئة جماعية ويتولى الشعب اختيار الرئيس بالاقتراع العام المباشر وكفل له ذلك مركزا قويا يتلائم مع ثقة الشعب به من اجل تحقيق المساواة بينة باعتباره صاحب الوظيفة التنفيذية وبين البرلمان المنتخب من قبل الشعب ايضا باعتباره صاحب الوظيفة التشريعية وهذه الصفة التنفيذية لرئيس الدولة اعطته سلطات واسعة وجعلته ممثل الامة في وضيفة رئيس الدولة ومباشرة السلطة التنفيذية به على هذا الاساس يضع الرئيس السياسة العامة للدولة ويشرف على تنفيذها حيث ينظم ويراقب اعمال الادارة العامة ويتولى القيادة العليا للجيش{١} ويباشر السياسة الخارجية ويعاونه وزرائه ومساعدوه دون ان يكون لهم استقلال في مواجهته يعينهم ويعزلهم ويخضعون له خضوعا تاما ويستمدون سلطاتهم واختصاصاتهم منه وتكون مسؤوليتهم عن تنفيذهم للسياسة العامة امامة وحدة وهكذا على عكس القاعدة في النظام البرلماني التقي تقوم على ان رئيس الدولة يملك ولا يحكم ومصون وغير مسؤول فأن القاعدة في النظام الرئاسي ان الرئيس يسود ويحكم ويكون مسؤول عن تصرفاته وتصرفات وزرائه ومساعديه امام الشعب {٢}

## المطلب الرابع

{ ١}المادة الثانية الفقرة الثانية من الدستور الامريكي الصادر عام ١٩٨٩ لغاية عام ١٩٩٢

{ ٢}محمد المشهداني مصدر سابق ص ٢٠٨

## مؤسسات النظام الرئاسي في الولايات المتحدة

انشأ الدستور الامريكي لعام ١٧٨٧ م ثلاثة مؤسسات هي السلطة التنفيذية ويتولاها الرئيس والسلطة التشريعية ويتولاها البرلمان {الكونجرس} والسلطة القضائية وتتولاها المحكمة الاتحادية العليا

١) رئيس الولايات المتحدة .. خولت المادة {٢} من الدستور الامريكي السلطة التنفيذية الى رئيس الولايات المتحدة بعد ان جعلتها وحدة واحدة تندمج بشخص الرئيس خلافا لما هو معمول به في الانظمة البرلمانية الاوربية حيث تتوزع بين رئيس الدولة والحكومة وهذا ما يعرف بوحدانية السلطة التنفيذية التي اصبحت من الخصائص الاساسية التي يتصف بها النظام الرئاسي وقد قصد واضعو دستور ١٧٨٧ هذه الوحدانية وخولوها للرئيس بكاملها قاصدين في ان يكون له مركز دستوري قوي[١]

٢) الكونجرس السلطة التشريعية يسمى برلمان الولايات المتحدة {الكونجرس} نسبة الى الكونجرس الاول الذي انعقد في عام ١٧٧٦ في فيلادلفيا واعلن استقلال المستعمرات الثلاث عشر وقد اطلقت تسمية الكونجرس على البرلمان الاتحادي الذي اوجده دستور عام ١٧٨٧ على الرغم من الاختلاف الكبير القائم بين الكونجرس الاول والكونجرس الثاني من حيث طبيعتهما القانونية وصلاحيتهما وبمقتضى الفقرة الاولى من المادة الاولى من الدستور يتألف الكونجرس من مجلسين واحد للنواب واخر للشيوخ [٢]

٣) المحكمة الاتحادية العليا .. اودعت الفقرة الاولى من المادة الثالثة من الدستور السلطة القضائية فـي المحكما الاتحادية العليا وفي محاكم ادنى مرتبه قد ينشئها الكونجرس أي ان الدستور جعل المحكمة الاتحادية العليا على سائر المحاكم الاتحادية منه تستمد وجودها واختصاصها في حين ان المحاكم الاتحادية الاخرى تنشئ وتتحد صلاحياتها بموجب القوانين الغادية التي يضعها الكونجرس ولا يخلو التنظيم القضائي في الولايات المتحدة من التعقيد وذلك لتأثره بالتنظيم الاتحادي اذ ان هناك محاكم خاصة بالولايات الى جانب المحاكم الخاصة بالدولة الفدرالية[٣]

## المبحث الثاني

## الوظيفة التشريعية لبرلمان الولايات المتحدة الامريكية {الكونجرس}

### المطلب الاول

---

{١} المادة {٢} من الدستور الامريكي الصادر عام ١٩٨٩

{٢} الفقرة الاولى من المادة الاولى من الدستور الامريكي المصدر نفسة

{٣} الفقرة الاولى من المادة الثالثة من الدستور الامريكي

## تكوين السلطة التشريعية

قال while james الذي اصبح فيما بعد الرئيس العشرين للولايات المتحدة الامريكية ان السلطة التشريعية {البرلمان} هو المسرح الذي يتم فيه صياغة الأراء من قبل قوى المجتمع{١}

حيث يتكون الكونجرس الاتحادي للولايات المتحدة من مجلسين مجاس للنواب ومجلس للشيوخ ويتم تكوين مجلس النواب وفقا للفقرة الثانية من المادة الاولى من دستور الولايات المتحدة الامريكية {٢} على اساس نسبي تمثيلي لعدد سكان كل ولاية بحيث توزع مقاعد مجلس النواب بين الولايات المختلفة اذ يتم تحديد عدد مجموع اعضاء مجلس النواب بحيث لا يزيد عدد النواب عن واحد لكل ثلاثين الف نسمة بحيث يكون لكل ولاية نائب واحد على الاقل لان بعض الولايات ربما عدد سكانها اقل من الحد الادنى للحصول على مقعد في المجلس النيابي كما في حالة نيفادا مثلا وبموجب التعديل السابع عشر لدستور الولايات المتحدة فأنه يحدد نواب كل ولاية في الكونجرس استناد الى عدد السكان في الولاية فيما عدا الهنود الحمر غير دافعي الضرائب أي الذين ليس لديهم ما يدفعون الضرائب عنه اما تكوين مجلس الشيوخ فيكون من عضوين عن كل ولاية يتم اختيارهم وفقا للفقرة الثالثة من المادة الاولى من الدستور من قبل الهيئة التشريعية في كل ولاية يتم انتخابهم لمدة ست سنوات وفي حالة خلو مقعد احد شيوخ الولاية تدعو السلطة التنفيذية بها الى انتخاب خلفا له وللسلطة التشريعية في الولاية ان تفوض السلطة التنفيذية بها تعيين الشيخ {النائب} عنها الى حين اجراء الانتخابات كما جاء في التعديل السابع عشر{٣}

## المطلب الثاني

## اختصاصات الكونجرس

ان اختصاص مجلس النواب اختصاص تشريعي بحت اما مجلس الشيوخ فقد تمتع اضافة الى التشريع بصلاحيات تنفيذية اذ انه يشترك مع رئيس الدولة في تعيين الوزراء والسفراء وبعض كبار الموظفين ويوافق على المعاهدات التي يبرمها الرئيس كما انه يشارك في

---

{١}راجع ما قاله while james في كتاب walter oceszek ١٩٩٦ ص ٢٥

{٢}الفقرة الثانية من المادة الاولى من دستور الولايات المتحدة الامريكية ١٩٨٩.

{٣}احمد عبد الحميد الخالدي مصدر سابق ص ٨٤

عملية تعيين قضاة المحكمة الاتحادية العليا ويرأس هذا المجلس نائب الرئيس الامريكي وليس له حق التصويت الا في حالة تعادل اصوات المقترعين اما الاختصاص الاساس للكونجرس الامريكي شأنه في ذلك شأن جميع برلمانات العالم وهو التشريع لاكنة يتميز عن غيرة بأنه يجمع بيده كل العملية التشريعية {اقتراح مناقشة اقرار} ثم يرفع مشروع القانون الى الرئيس الامريكي للتصديق وللأخير حق الاعتراض ويرى البعض ان عملية الاعتراض ليست من مراحل التشريع في الشيئ[١] وهذا استثناء فالكونجرس كما تقدم ينفرد بالتشريع والرئيس ينفرد بالتنفيذ ولا مشاركة بينهما في هذين الاختصاصين وع ذلك استثنى الدستور الامريكي هنا في مجال التشريع اعطاء الرئيس {صاحب التنفيذ} حق الاعتراض التوظيفي على القوانين التي يصدرها الكونجرس أي للرئيس ان يعيد القانون للكونجرس لأعادة النظر فيه فأن اقره الكونجرس بأغلبية نص عليها الدستور صدر القانون رغم اعتراض الرئيس وهذا الحق يستطيع به الرئيس ان ينبه الكونجرس ان قانون ما يعرقل تنفيذه لسلطته[٢]

هذا كان الاختصاص الاول وهو الاختصاص التشريعي اما الاختصاص الثاني فيما يلي

ثانيا الاختصاص التأسيسي .

ان سلطة الكونجرس في اقتراح تعديل الدستور الاتحادي هي واحدة من طريقتين[٣] نصت عليها المادة الخامسة اذ يستطيع الكونجرس ان يعد مشروع التعديل وبعد ان يحظى بموافقة اغلبية ثلثي اعضاء المجلسين يعرض على الولايات الاعضاء في الاتحاد حيث يتطلب نجاح مشروع عن طريق التعديل حصوله على تصديق ثلاثة ارباعها سواء عن طريق سلطتها التشريعية العادية او بواسطة جمعيات تأسيسية تنعقد لهزه الغاية[٤] وقد عدل الدستور الامريكي ست وعشرون مرة جرت جميعها بواسطة الكونجرس[٥]

ثالثا الاختصاص الانتخابي .

يملك الكونجرس صلاحية انتخاب رئيس الولايات المتحدة الامريكية ونائبه في حالة عدم حصول احد المرشحين على الاغلبية المطلقة من قبل الهيئة الانتخابية الرئاسية اذ يتولى مجلس النواب اختيار الرئيس من بين ثلاثة من المرشحين اللذين حصلوا على اعلى

---

{١} صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني، جامعة بغداد، ١٩٩٠-١٩٩١، ص ٨٠.
{٢} عادل ثابت، النظم السياسية ،جامعة الاسكندرية، ٢٠٠٧، ص ١١٠
{٣} ان الطريقة الثانية هي دعوة جمعية تأسيسيه خاصه بل اتحاد بناء على رغبة ثلثي المجالس التشريعية
{٤} يعود اختيار أي من الطريقين الى الكونجرس نفسه
{٥} محمد المشهداني ،مصدر سابق، ص ٢١٠

**الاصوات ويتولى مجلس الشيوخ اختيار نائب الرئيس من بين المرشحين اللذين حصلا على اعلى الاصوات**

**رابعا. اختصاص الكونجرس ذات الطابع التنفيذي**

**ان القاعدة العامة السائدة في الولايات المتحدة كبلد رئاسي هي قاعدة الفصل بين السلطات غير ان هذا الفصل ليس مطلق بل هو مرن حيث قرر واضعو الدستور بعض الاختصاصات ذات الطابع التنفيذي للكونجرس وخاصة في مجالي تعيين كبار الموظفين والسياسة الخارجية اذ ان تعيين كبار الموظفين كالسفراء والقناصل وقضاة المكمة العليا من قبل الرئيس يجب ان يحظى بموافقة مجلس الشيوخ وحتى بل نسبه لتعيين الوزراء الا ان العرف قد جرى على ان لا يعترض المجلس على اشخاص الوزراء اللذين يختارهم الرئيس وفي مجال السياسة الخارجية يتطلب الدستور مشورة مجلس الشيوخ قبل ابرام المعاهدات كما يتطلب المصادقة عليها بأغلبية الثلثين وقد سبق بيان ذلك**

**خامسا اختصاص الكونجرس ذات الطابع القضائي .**

**استثناء من مبدأ الفصل بين السلطات اناط الدستور بالكونجرس بعض الصلاحيات ذات الطابع القضائي ذلك انه اعطى للكونجرس وحده حق اتهام كبار الشخصيات السياسية ومحاكمتهم أي اتخاذ اجراءات { لا مبشيمنت } وبها يستطيع مجلس النواب توجيه الاتهام في حالة قيام جريمة الخيانة او الرشوة او غير ذلك من الجنايات او الجنح الكبرى ويتولى مجلس الشيوخ اجراء المحاكمة ويأخذ مجلس النواب قراراته في هذا الشأن بالاغلبيه البسيطة اما احكام مجلس الشيوخ فتصدر بأغلبية الثلثين ويأس مجلس الشيوخ عند اجراء المحاكمة رئيس المحكمة العليا والحكم على اية حال لا يتجاوز عقوبة عزل الرئيس وحرمانه من ممارسة اية وظيفة حكومية {[1]}**

## المطلب الثالث

## كيف تتم العملية التشريعية في الكونجرس

---

**{ لاري الويتز ترجمة جابر سعيد عوض نظام الحكم في الولايات المتحدة الامريكية الجمعية المصرية لنشر { [1] المعرفة والثقافة العلمية القاهرة ٢٠١١ ص ١٤٧ .....**

من خلال سلطاته الممنوحة دستوريا ينظر كونجرس الولايات المتحدة الامريكية في الاف القوانين كل دورة ومع ذلك فأن نسبة صغيرة منها فقط ستصل الى قمة مكتب الرئيس للموافقة او الفيتو النهائي على طول الطريق الى البيت الابيض تعبر مشاريع القوانين المتاهة من اللجان واللجان الفرعية والمناقشات والتعديلات في مجلسي الكونجرس

فيما يلي شرح بسيط للعملية المطلوبة لمشروع قانون ليصبح قانونا

للحصول على شرح كامل{[1]}

حيث تتم التشريعات وفق الخطوات الاتية ...

الخطوة الاولى . مقدمة

. مقدمة يمكن فقط لعضو الكونجرس {مجلس النواب او مجلس الشيوخ } تقديم مشروع القانون للنظر فيه يصبح الممثل او عضو مجلس الشيوخ الذي يقدم مشروع القانون {الراعي} يمكن للمشرعين الاخرين اللذين يدعمون مشروع القانون او العمل على اعداده ان يطلبوا ان يكونوا مدرجين باعتبارهم {رعاة مشاركين} فالفواتير الهامة عادة ما تكون لها العديد من الجهات الراعية وينظر الكونجرس في اربعة انواع اساسية من التشريعات يشار اليها جميعا باسم القوانين او التدابير القوانين والقرارات البسيطة والقرارات المشتركة والقرارات المتزامنة ثم تقديم مشروع قانون او قرار رسمي عند تعيين hr لفواتير المنازل او s لقرارات مجلس الشيوخ وطبع في سجل الكونجرس من قبل مكتب الطباعة الحكومي

الخطوة الثانية نظر اللجنة

يتم احالة جميع مشاريع القوانين والقرارات الى واحدة او اكثر من لجان مجلس النواب او مجلس الشيوخ وفقا لقواعده المحددة

الخطوة الثالثة عمل اللجنة

تنظر اللجنة في مشروع القانون بالتفصيل على سبيل المثال سوف تنظر لجنة مجلس الطرق والميزات القوية ومجلس اعتمادات مجلس الشيوخ في التأثير المحتمل لمشروع القانون على الميزانية الفيدرالية اذا وافقت اللجنة على مشروع القانون فأنها تتقدم في العملية التشريعية لجان رفض مشاريع القوانين التي تفشل في الحصول على عمل اللجنة {ماتت في اللجنة }

كما يفعل الكثيرون

---

{ انظر كيفية صنع قوانيننا {مكتبة الكونغرس تم تنقيحها وتحديثها من قبل تشارلز دبليو .جونسون .عضو البرلمان مجلس النواب في الولايات المتحدة [1] }

**الخطوة الرابعة مراجعة اللجنة الفرعية**

**ترسل اللجنة بعض مشاريع القوانين الى اللجنة الفرعية لمزيد من الدراسة وجلسات الاستماع العامة يمكن لأي شخص تقديم شهادة في جلسات الاستماع هذه يمكن للمسؤولين الحكوميين وخبراء الصناعة والجمهور واي شخص لديه مصلحة في مشروع القانون ان يدلي بشهادته اما شخصيا او كتابيا وينشر رسميا في السجل الاتحادي اشعار من هذه الجلسات فضلا عن تعليمات لتقديم الشهادة**

**الخطوة الخامسة وضع علامة اعلى**

**اذا قررت اللجنة الفرعية تقديم تقرير {التوصية} بأعادة مشروع القانون الى اللجنة الكاملة للموافقة عليه فيجوز لها اولا ادخال التغييرات والتعديلات علية تسمى هذه العملية وضع علامة اعلى اذا صوتت اللجنة الفرعية بعدم تقديم مشروع قانون الى اللجنة الكاملة فسينتهي القانون هناك**

**الخطوة السادسة الابلاغ عن مشروع القانون**

**تستعرض اللجنة الكاملة الان مداولات وتوصيات اللجنة الفرعية يجوز للجنة الان اجراء المزيد من المراجعة وعقد المزيد من جلسات الاستماع العامة او بوساطة التصويت على تقرير اللجنة الفرعية اذا كان للمشروع ان يمضي قدما فأن اللجنة الكاملة تعد وتصدر توصياتها النهائية الى مجلس النواب او الشيوخ بمجرد نجاح مشروع القانون في اجتياز هذه المرحلة يقال انه تم {ابلاغة}**

**الخطوة السابعة ..نشر تقرير اللجنة**

**بمجرد الابلاغ عن الفاتورة يتم كتابة تقرير حول مشروع القانون ونشرة سيتضمن التقرير الغرض من مشروع القانون وتأثيره على القوانين الحالية واعتبارات الميزانية و أي ضرائب او زيادة ضريبية جديدة سيتطلبها مشروع القانون يحتوي التقرير عادة على نسخ من جلسات الاستماع العامة حول مشروع القانون بالاضافة الى اراء اللجنة بشأن مشروع القانون المقترح او ضدة**

**الخطوة الثامنة . اجراء التقويم الشرعي**

**سيتم الان وضع مشروع القانون على التقويم الشرعي لمجلس النواب او مجلس الشيوخ والمقرر في الترتيب الزمني ل الكلمة العمل او النقاش قبل العضوية الكاملة . لدى البيت الابيض عدة تقويمات تشريعية يقرر رئيس مجلس النواب وقادة الاغلبية في مجلس النواب الامر الذي سيتم خلاله مناقشة مشاريع القوانين المبلغ عنها لدى مجلس الشيوخ اللذي يضم ١٠٠ عضو فقط وينظر في عدد اقل من الفواتير تقويم تشريعي واحد فقط**

**الخطوة التاسعة . مناظرة**

**يدور الجدل مع او ضد مشروع القانون امام مجلس النواب ومجلس الشيوخ وفقا لقواعد صارمة للنظر والجدل**

**الخطوة العاشرة . التصويت**

**بمجرد انتهاء المناقشة واقرار أي تعديلات على مشروع القانون ستصوت العضوية الكاملة لصالح او ضد مشروع القانون تسمح طرق التصويت الصوتي او التصويت بنداء الاسماء**

**الخطوة الخادية عشر . تحويل الفاتورة الى غرفة اخرى**

**يتم ارسال مشاريع القوانين التي وافقت عليها غرفة الكونجرس مجلس النواب او مجلس الشيوخ الان الى الغرفة الاخرى حيث سيتبعون تقريبا نفس مسار اللجنة لمناقشة التصويت قد توافق الغرفة الاخرى على الفاتورة او ترفضها او تتجاهلها او تعدلها**

**الخطوة الثانية عشر . لجنة المؤتمر**

**اذا كانت الغرفة الثانية للنظر في مشروع القانون تغير ذلك بشكل كبير سيتم تشكيل لجنة المؤتمر تتكون من اعضاء كلا المجلسين تعمل هذه اللجنة على تسوية الخلافات بين نسخ مجلس الشيوخ والبيت من مشروع القانون اذا لم تستطع اللجنة الموافقة ستموت الفاتورة ببساطة اذا وافقت اللجنة على صيغة توافقية لمشروع القانون فأنها تعد تقريرا يفصل التغييرات التي اقترحتها يجب على كل من المجلسين الموافقة على تقرير لجنة المؤتمر او سيتم ارسال مشروع القانون اليهم لمزيد من العمل[١]**

**الخطوة الثالثة عشر . الاجراء النهائي التسجيل**

[١] تم الدخول في الساعة ٤:١٥ التاريخ ٢٠٢١\٧\١٨ ( https://eferrit.com )

**بمجرد الموافقة من كل من المجلسين على مشروع القانون في شكل مماثل يصبح مسجل ويتم ارساله الى رئيس الولايات المتحدة هنا يجوز للرئيس توقيع مشروع القانون ليصبح قانونا يمكن للرئيس ايضا عدم اتخاذ أي اجراء بشأن الفاتورة لمدة عشر ايام اثناء انعقاد الكونجرس وسيصبح القانون تلقائيا قانونا اذا عارض الرئيس مشروع القانون يمكنه استخدام حق النقض علية اذا لم يتخذ أي اجراء بشأن الفاتورة لمدة عشر ايام بعد ان قام الكونجرس برفع الجلسة الثانية فسينتهي القانون هذا العمل يسمى فيتو جيب**

**الخطوة الرابعة عشر . تجاوز النقض**

**يمكن للكونجرس محاولة تجاوز الفيتو الرئاسي لمشروع قانون وارغامه على ان يصبح قانونا لكن القيام بذلك يتطلب تصويتا بنسبة ثلثين من قبل النصاب القانوني من قبل الاغضاء في كل من مجلسي النواب والشيوخ بموجب المادة الاولى القسم ٧ من الدستور الامريكي فأن تجاوز الفيتو الرئاسي يتطلب من كل من المجلسين الموافقة على هذا الاجراء بمقدار الثلثين وهو تصويت الاغلبية العضمى للاعضاء الحاضرين و بأفتراض ان جميع اعضاء مجلس الشيوخ البالغ عددهم ١٠٠ عضو وجميع اعضاء مجلس النواب البالغ عددهم ٤٣٥ عضوا حاضرون للتصويت فأن الاجراء الغالب يحتاج ٦٧ صوتا في مجلس الشيوخ و ٢١٨ في مجلس النواب[١]**

## الخاتمة

**بعد ان اتممنا البحث في هذا الموضوع لاحظنا فيه بعض النتائج وايضا توجب علينا بعض التوصيات**

### النتائج

**١. لا يمكن تصور النظام الرئاسي الا في الدول الجمهورية**
**٢. يتميز النظام الرئاسي بوحدة السلطة التنفيذية أي ان يكون الرئيس في اعلى الهرم**
**٣. النظام الرئاسي هو النظام الاقرب الى الديمقراطية لان الرئيس ينتخب مباشرة من قبل الشعب**
**٤. السلطة المسئولة عن التشريع في الولايات المتحدة الامريكية هي الكونجرس**
**٥. ان الاختصاص الاول للكونجرس هو تشريعي بحت**

---

**[١] تم الدخول في الساعة ٤:١٥ التاريخ ٢٠٢١\٧\١٨ https://eferrit.com راجع**

٦. ان هذا النظام يقوم على مبدأ الفصل الصارم بين السلطات
٧. ان الكونجرس الامريكي يتكون من مجلسين الاول للنواب والثاني للشيوخ

## التوصيات

ان فكرة نقل التجربة الامريكية الى العراق هي فكرة مهمة وانا من المؤيدين لهذه الفكرة . لان النظام الرئاسي هو النظام الاقرب الى الديمقراطية . وكذلك نحن بحاجة الى جهد كبير لبث الثقافة السياسية بين المجتمع العراقي لممارسة حقوقه الديمقراطية . تلك الثقافة التي يفتقرها المجتمع العراقي . ايضا ان ما يتميز به النظام الامريكي من فصل وتوازن بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية جعلة نظام متكامل لا يشوبه الكثير من الاخطاء

## قائمة المصادر


الكتب

١. } لاري الويتز ترجمة جابر سعيد عوض نظام الحكم في الولايات المتحدة الامريكية
٢. while james في كتاب ١٩٩٦ walter oceszek

٣. صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني جامعة بغداد ١٩٩٠
٤. عادل ثابت النظم السياسية جامعة الاسكندرية ٢٠٠٧
٥. احمد عبد الحميد الخالدي .دار الكتب القانونية ٢٠١١
٦. احمد كمال ابو المجد الرقابة على دستورية القوانين في الولايات المتحدة والاقليم المصري مكتبة النهضة المصرية
٧. عمر حلمي . الوظيفة التشريعية لرئيس الدولة في النظامين الرئاسي والبرلماني
٨. محمد عبد السلام . التجربة الانتخابية الامريكية وقيمتها للوحدة العربية
٩. حميد حنون خالد . الانظمة السياسية . المكتبة القانونية بغداد
١٠. محمد المشهداني القانون الدستوري والنظم السياسية الدولة والحكومة الطبعة الثانية

الكتب المترجمة

لاري الويتز ترجمة جابر سعيد عوض نظام الحكم في الولايات المتحدة الامريكية

القوانين والدساتير

الدستور الولايات المتحدة الامريكية ١٧٨٩ ١٩٩٢

المواقع الالكترونية

١) https://eferrit.com